قبله لان خفض قبل امامه في ركوع او سجود فلا يرجع لمامنه خفض قال المصنف في توضيحه والفرق ان الرفع مقصود عندنا بخلاف الخفض فليس بمقصود اتفاقا الاعلى ما التزمه بعض اشياخ ابن بشير في مقام المناظرة والمذكر كلام ابن عرفة وان كان فيه طول لاشتماله على مسئلتين ونصه عقب ماذكرناه عنه في المسئلة التي قبل هذه ورفعه وهويه قبل فعله فذ راواجب مما هامنه مع الامامه كعدمه وبعده وقبل امامه فيه طرق اللخمي سماع ابن القاسم من رفع نظنه رفع امامه رجع ليرفع يرفعه احسن من سماع اشهب من سجد قبل امامه فسجد ثبت معه ولا يرفع ثم يسجد وقول سحنون من رفع امامه بعده رجع فسجد قد رما فعل امامه اتباع لحديث الباجي ان علم من رفع قبل امامه راكعا لزمه رجوعه وان علم عدمه فروى اشهب وابن حبيب لا يرجع ورجعه سحنون بانه يقارنه ابن رشد من ركع قبل امامه رجع مالم يلحقه فلا يرجع لسماع اشهب فذلك فيمن سجد قبل امامه وان رفع قبله فابن حبيب لا يرجع لمامنه رفع وهو تفسير للمذهب عند شيوخنا ونحوه روي ابن القاسم ورجعه سحنون كما مر وكا يلزم مثله في الخفض قبله كان طول السجود والركوع مشروع وطول القيام قبل السجود غير مشروع والقيام قبل الركوع وان شرع طوله فمخصوص بالاجماع الباجي ان رفع رجعه او الحط وزاد الامام على اقل فرضه صح اتمامه وان اقتصر عليه فعلى مقارنة الاحرام قلت مبنية الاحرام شرط او سبب بخلاف غيره انتهى واذا اجتمع جماعة كل يصلح للامامة ندب تقديم سلطان او خليفته على غيره من الرعية لخبر مسلم وغيره لا يؤمن الرجل في سلطانه ولا مامته عليه الصلاة والسلام كلا من ابني مالك وانس في بيته ثم رب منزل ان لم يكن سلطان ولا خليفته لانه اعرف بقبلة منزله ورب وما بعده بجوز رفعه وجره والمستاجر على المالك للملك المنفعة المقصودة وحرمته بحورة منزله وان كان المالك يوصيه عبد المازري جعل مالك ملك المحل يبري على نقص الرق وعرف المستاجر دون ما قبلهما وما بعدهما لتقدم ما يشعر بهما وهو قوله ثم رب منزل وظاهر كلامه ولو كان مع العبد سيده وهو كذلك عياض واما السيد فحقه عبده في منزله فغيره بعض اصحابنا فيه نظر كامراة في منزلها واستخلفت وهو راجلا يومهم ويستحب

لها استخلاف الارجح وخصها بالاستخلاف لجواز امامة العبد وفي هذه المسئلة مع قولهم اذا اجتمع من يصلح للامامة شئ لان المراة لا تصلح لها ثم زايد فقه لان الفقه ورثة الانبيا وتظهر ثمرة امامته في اكمال الصلاة على ما ينبغي ثم زايد حديث البساطي اي واسع الرواية والحفظ ثم زايد قراة البساطي ادري بالقراءة وامكن من غيره بالنسبة للمعروف انتهى ويحتمل اكثر قرانا ويحتمل اشد اتقانا ثم ان تساويا فيها فزايد عبادة من صلاة وصوم ان من هذا شانه اشد خشية واكثر توقيا وتنزها من غيره وقد جا يتكم شفعا وكم وقول البساطي ما يقتضيه مقتضى كلام المصنف اذ الفرد كل مرجح كعابد وفقيه ان الفقيه مقدم ليس بظاهر لان كلامه عند تساويهما في جميع الامور ثم زيادة الفقه ثم بسن اسلام فلا يعتبره سن في غيره ثم بنسب فيقدم الاشرف نسبا على غيره لخبر قدموا قريشا ولا تقدموها وشمل ايضا ما قرره به البساطي من كونه اقدم نسبا اي عربيق في الاسلام دون حديثه واما قصر كلام المصنف عليه فغير ظاهر ثم فخلقي بفتح الخاء المعجمة وسكون اللام وهو جمال الصورة لان العقل والخير يتبعانها غالبا ولانه اهيب في النفس ثم خلقي بضمهما لخبر خياركم احسنكم اخلاقا كذا اتلقيناه عن شيوخنا بهذا الضبط قال المصنف وكذا كان شيخنا يمشي هذا المحل وقدم ابن هارون الثاني على الاول واستظهره في التوضيح ويحتمل ان يضبط به كلامه هنا ثم بلباس لان له اثرا في الانفة من النفوس وهذا اكله ان عدم نقص منع كالعجز والجهل كما سبق او نقص كره كاقطع واشل مثلا ثم عطف على تقديم سلطان فقال وندب امامته الناقص الكمل منه عند وجود مقتض لتقدمه كرب دار نقص امامته مع افقه منه وسلطان يوجد به نقص وقول ابن عبد السلام النقص المانع من الامامة مانع من الرواية رده المصنف بان شروط الامامة قسمان قسم يشترط في ابتدايها ودوامها وقسم يشترط في ابتدايها واذا طرا ما يوجب العزل كاخذ الاموال انتهى فاستثناية مصدر مضاف للفاعل وليس في قول ابن الحاجب ترجح عنه انتفا نايص المنع والكراهة والسلطان والا في قول المدونة احق الناس بتعيين الذنب كما نص عليه المصنف ثم شبه في الحكم وهو الاستحباب مبينا الموقف المامومع الامام بقوله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)